قالَ : والجوابُ عندي في ذلكَ أَنّ َ البابَ مختلفٌ فأَمّ َا (ضَيْوَنٌ) فَقَد جُعلَ في الواحدِ بمنزلةِ غيرِ المعتلّ ِ فالوجهُ أَن يجريَ علَى ذلكَ في الجمعِ فيصيرُ : (ضَيَاونُ) بمنزلةِ جَدَاولٍ وأَسَاودٍ وتقولُ في التصغيرِ : ضُيَيّ ِنٌ علَى ما قالَهُ سيبويه لأَنّ َ ياءَ التصغيرِ قبلَ الواوِ فيصيرُ بمنزلةِ (أُسَيّدٍ) ولا يكونُ أَمثل منهُ حالاً مَع ما فيهِ قبلَ التصغيرِ ويكونُ جمعهُ بمنزلةِ (أَسَاوِدٍ) ومَنْ قالَ في التحقيرِ : (أُسَيودٌ) فلاَ أَرى بأساً بأَنْ يقولَ : (ضُيَيْونٌ) لأَنَها عينٌ مثلُها ولا يكونُ إِلاّ ذلكَ لصحتِها .

وأَمّ َا (أَلبَبُ) فيجبُ أَنْ يكونَ في الجمعِ والتحقيرِ مُبيّناً جارياً على الأَصلِ فتقولُ : (أَلاَبِبُ وأُلَيَبَبٌ) فتُجري جمعَهُ علَى واحدِه كما فعلتَ (بضَيْوَنٍ) لا فرقَ بينَهما وكذلكَ تصغيرهُ لأَنّ َ ياءَ التصغيرِ ليسَ لها فيه عَملٌ كَما كانَ لَها في تصغيرِ (ضَيْوَنٍ) فكذلكَ خالفهُ وكانَ تصغيرهُ كجمعِه وأَمّ َا (حَيْوَةٌ) فَمِنْ بنات الثلاثةِ والواوُ في موضعِ اللامِ فلا سبيلَ إلى تصحيحِها لأَنّ َ أَقصى حالاتِها أَنْ تجعلَ (كَغَزْوةٍ) في التصغيرِ فتقولُ : (حُيَيّةٌ) وجمعُها كجمعِ (فَرْوَةٍ) حَياءٌ تقولُ : (فِرَاءٌ) .

وأَمّ َا (مَعِيشَةٌ) فكانَ الخليلُ يقولُ : يصلحُ أَنْ تكونَ (مَفْعَلةً) ويصلحُ أَن يكونَ (مَفْعِلةً) .

وكانَ أبو الحسن الأَخفش يخالفهُ ويقولُ في (مَفْعُلَةٍ) مِنَ العيشِ (مَعُوشةٌ) وفي (فُعْلٍ) مِنَ البيعِ والعيشِ (بُوعٌ وعُوشٌ) ويقولُ في (أَبيضَ وبِيضٍ) : هُوَ (فِعْلٌ) ولكنّ َهُ جَمعٌ والواحدُ ليسَ علَى مذهبِ الجمعِ